

محضر موجز للجلسة الثانية والسبعين

الرئيس : السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية (تابع)

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (تابع)

../..

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.72
24 October 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع) (A/C.5/48/L.72)
مشروع مقرر A/C.5/48/L.72

١ - اعتمد مشروع المقرر A/C.5/48/L.72 عن إعادة تنظيم إدارة الشؤون الإدارية والتنظيم، دون تصويت.

٢ - السيد كومامارو (اليابان): تحدث تعليلاً لموقف وفده، فأعرب عن القلق إزاء احتمال أن يسفر التشكيل الجديد المقترح للمسؤوليات المالية داخل الإدارة عن إعاقة تنظيم المسائل المالية على نحو متكامل ومنسق. واستدرك قائلاً إن وفده كان قد قرر الاشتراك في توافق الآراء على أمل أن تحقق مبادرة الأمين العام أهدافها الشاملة الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة الإدارة.

٣ - الرئيس: أعلن أن اللجنة انتهت بذلك من النظر في هذه المسألة؛ ثم طلب من المقرر أن يقدم تقريراً بهذا الشأن مباشرة إلى الجمعية العامة.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية (تابع) (A/48/690/Add.3 و A/48/961)

٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية (A/48/961). وقال إن التقرير يستند إلى تقرير الأمين العام (A/48/690/Add.3)، وقد استكمل بمعلومات إضافية قدمت خطياً أو شفويًا. ولقد مددت فترة قوة الأمم المتحدة للحماية التي أنشئت في وقت مبكر من عام ١٩٩٢، بموجب ١٤ مقرراً منفصلاً أصدرها مجلس الأمن وأصبحت أكبر عملية نشطة لحفظ السلم تضطلع بها الأمم المتحدة. ويصل مجموع الموظفين المدنيين والعسكريين الحالي المقترح والمأذون به زهاء ٢٢٣ ٥٣ (A/48/961، المرفق) وبلغ عدد الطائرات ٥٨ من الطائرات الثابتة الجناحين والطائرات المروحية (A/48/690/Add.3، المرفق ١٤)؛ وبلغ مجموع أسطول المركبات ٦٩٩ ٣ مركبة (A/48/690/Add.3، المرفق ١٣).

٥ - وأضاف قائلاً إن أول نداء من أجل تقديم المساعدة الإنسانية صدر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لجمع مبلغ ٢٤.٣ مليون دولار، وكان القصد منه أن يغطي ما قدر بـ ٥٠٠ ٠٠٠ مستفيد. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، عندما صدر النداء الموحد من أجل جمع ٦٩٦,٦ مليون دولار للفترة المنتهية في حزيران/يونيه ١٩٩٤، كان عدد المستفيدين قد ارتفع إلى ٤.٣ مليون شخص. أما آخر نداء، وهو الصادر في ١١ أيار/مايو للفترة من تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فقد استهدف جمع ٥٣٢,١ مليون دولار لعدد من الأشخاص قدر بـ ٤,١ مليون شخص ممن هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية (A/48/690/Add.3، الفقرة ١٣). وتوضح هذه الأرقام أن قوة الأمم المتحدة للحماية تتطلب مخصصات سنوية تربو على بليون دولار للمساعدة الإنسانية.

(السيد مسيلي)

٦ - واستطرد قائلاً إنه بالنسبة للفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، أذنت الجمعية العامة بمبلغ ٢,١ بليون دولار وقررت أنصبة على الدول الأعضاء بمبلغ بليون دولار، وتبقى رصيد قدره ١٥٩ مليون دولار يتعين توزيعه. وحتى ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بلغت المتأخرات ٦٢٤,٥ مليون دولار. ولقد أثرت هذه الحالة بصورة خطيرة في قدرة الأمانة العامة على تسديد الدفعات الى البلدان المساهمة بقوات؛ ولم تسدد أي دفعات في الفترة بين ١٩٩٢ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات.

٧ - ومضى قائلاً إن مجلس الأمن مدد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ثم زاد أفرادها العسكريين من ٧٠٠ ٣٤ الى ٨٧٠ ٤٤ فرداً أي بزيادة قدرها ١٧٠ ١٠ فرداً من العسكريين. وكانت أعداد المراقبين العسكريين والشرطة المدنية المأذون بها ٧٤٨ و ١٠١١ فرداً على التوالي.

٨ - وأردف قائلاً إن الأمين العام قدم، لذلك، تقديرات تشمل المتطلبات لتلبية الاحتياجات الموسعة لقوة الأمم المتحدة للحماية. وتحددت تقديرات الميزانية لفترة الستة أشهر القادمة بمبلغ إجمالي قدره ٩١٥,٦ مليون دولار، في مقابل ٨٥٨ مليون دولاراً أذن بها لفترة الأشهر التسعة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤. وتبلغ التقديرات الأولية لفترة الستة أشهر من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ مبلغاً إجمالياً قدره زهاء بليون دولار. ولقد اقترح الأمين العام زيادة الدعم المدني من ٣ ٨٠٤ وظيفة الى ٦ ٦٠٠ وظيفة، بما في ذلك ٢ ٢٤٠ وظيفة لموظفين دوليين بعقود، اقترح لها زيادة ٩١٠ وظيفة علاوة على المستوى الحالي وهو ١ ٣٣٠ وظيفة.

٩ - ومضى قائلاً إنه كان قد أشار في بيانات سابقة الى المواعيد المحددة غير الواقعية التي يطلب الى اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية والأمانة العامة أن يعملوا وفقاً لها. وعلى سبيل المثال، قدمت الأمانة العامة في أقل من ستة أشهر في عام ١٩٩٤، أربع وثائق تتعلق بالميزانية الى اللجنة الخامسة عن تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وبدأ العمل بشأن التقديرات الحالية على الفور تقريباً بعد اعتماد القرار ٢٣٨/٤٨ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولقد أبلغ ممثلو الممثل الخاص للأمين العام ليوغوسلافيا السابقة اللجنة بأنه كان يتعين عليهم إعداد ٢١ ميزانية في ٢٥ شهراً.

١٠ - واستطرد قائلاً إن نوعية المناقشة والمفاوضات، وما ينبغي أن ينبغي عنها من وضوح في المبادئ التوجيهية قد تأثرت تأثيراً سلبياً. ولم تصل نوعية المعلومات المتضمنة في الوثائق المقدمة الى اللجنة الاستشارية والجمعية العامة الى المستوى الذي ينبغي لها. كما تأثرت إدارة وتنظيم موارد قوة الأمم المتحدة للحماية تأثيراً سلبياً من جراء تكرار تغيير الولاية. وما لم تتخذ خطوات على جناح السرعة لإصلاح العملية، فستظل الأنشطة الإدارية والمالية وعلى سبيل المثال تكرار إقفال وفتح الحسابات، وإجراءات المشتريات (السيد مسيلي)

والحيازة أعمالا شاقة ومضنية وتتطلب من أجل ذلك المزيد من الموارد وهو أمر ليس له ما يبرره. وتعتبر تلك الحالة، بما في ذلك الافتقار الى إجراءات فعالة لجمع أكثر البيانات استكمالا بشأن تنفيذ الميزانية، مسؤولة جزئيا عن عدم تقديم تقرير أداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

١١ - واسترسل قائلا إنه لا ينبغي القبول بالحالة الراهنة بعد الآن. وأضاف أن تكرار مناقشة الميزانيات لم يؤد بالضرورة الى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد ومراقبة النفقات التي أذنت بها. وليس بالمستطاع ممارسة عمليتي المراقبة والرصد بفعالية إلا إذا سارت كافة عناصر العملية سيرا سويا. وهي في الحالة الراهنة لا تسير على هذا النحو. وينبغي إتاحة المزيد من الوقت للأمانة العامة لكي تنفذ ميزانيات عمليات حفظ السلم وتعد تقارير عنها، دون الإخلال بالمبدأ القاضي بإعداد التقييمات على أساس الولايات التي يأذن بها مجلس الأمن. ولذلك، اقترح بأنه ينبغي أن تولي اللجنة الخامسة، في الدورة التاسعة والأربعين، الأولوية لإصلاح العملية الحالية للموازنة وللعمليات المالية لعمليات حفظ السلم.

١٢ - وأردف قائلا إنه لا بد أيضا من تغيير شكل وثيقة الميزانية. ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية عددا من الملاحظات التي تؤيد ذلك الرأي. ولم يعد الشكل الحالي مفيدا لجميع عمليات حفظ السلم، لا سيما العمليات الكبيرة مثل قوة الأمم المتحدة للحماية؛ لأنه يجعل التحليل مستهلكا للوقت كما أنه يجعل العلاقة القائمة بين التقديرات المقدمة في إطار أوجه الإنفاق الرئيسية أمرا مبهما. وفي غياب المؤشرات المبينة لعبء العمل في شتى الخدمات، يتعذر فهم حالات الزيادة والنقصان. ولذلك طلبت اللجنة ضرورة تحسين الشكل الحالي حينما يجري لاحقا إعداد التقديرات لقوة الأمم المتحدة للحماية.

١٣ - ومضى قائلا كانت نسبة ٦٧ في المائة من تقديرات الميزانية المقترحة مخصصة للأفراد العسكريين والمدنيين. بل إن تلك النسبة المتوية تصبح أكبر من ذلك إذا أضيفت التكاليف غير المباشرة مثل الأماكن واللوازم. وجرى وزع الأفراد العسكريين والمدنيين وفقا للإيضاح الوارد في مرفق تقرير اللجنة الاستشارية. وتظهر الخبرة المكتسبة حتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أن معدل الوزع الفعلي كان في أغلب الأحيان أقل من المعدل المخطط. ومن شأن ذلك أن يؤدي الى تقليل الحاجة الى الخدمات ونفقات الميزانية ذات الصلة.

١٤ - وتابع قائلا إن الإجراءات والطرق المتبعة في جمع الإحصاءات عن الأفراد العسكريين وفي تقييم المعدات المملوكة للوحدات ما تزال تسبب مصدر قلق للجنة الاستشارية. وأضاف أن اللجنة تأمل في أن تراعي التقديرات الخاصة القادمة بقوة الأمم المتحدة للحماية تلك الاهتمامات. وأفاد أن اللجنة الاستشارية تنوي متابعة مسألة المعدات المملوكة للوحدات لدى نظرها في تقرير الأمين العام عن تخطيط وميزنة وإدارة عمليات حفظ السلم بصورة فعالة (A/48/945).

(السيد مسيلي)

١٥ - واسترسل قائلًا إن اللجنة الاستشارية تقدر الاستجابة لملاحظاتها بشأن ضرورة تبرير الطلبات من أجل تقديم الدعم المدني لقوة الأمم المتحدة للحماية، إلا أنها لا تشعر بالرضى التام إزاء التفسيرات الواردة في تقرير الأمين العام. ولقد لاحظت اللجنة الاستشارية، أنه على الرغم من زيادة العسكريين بنسبة قدرها زهاء ٢٩,٣ في المائة، إلا أن الزيادة المقترحة في عدد الموظفين المدنيين كانت ٧٣,٥ في المائة. ولا يقدم شكل التقديرات صورة واضحة للأسباب التي تدعو إلى طلب إضافي ناجم عن توسيع القوة، أو لطلبات إضافية تتصل بنقص في الميزانية المخصصة للولايات السابقة أو نقل مسؤوليات خدمات الدعم التي كان يقدمها العسكريون سابقًا.

١٦ - وأشار إلى تقديرات ملاك الموظفين الواردة في الوثيقة A/48/960/Add.3، والمرفق التاسع والجدول الموجز الوارد في الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة الاستشارية، فلاحظ اتساع إعادة التنظيم وإنشاء وحدات إدارية ووحدات دعم أخرى جديدة. وأشار أيضا إلى الزيادة الكبيرة في الموظفين المطلوبين لعدد من الوحدات مثل الإدارة الميدانية، وخدمات الدعم المتكاملة وخدمات الهندسة. وذكر أن من الصعب فهم أسباب الزيادة استنادا إلى المعلومات الواردة في الوثيقة.

١٧ - واسترسل قائلًا إنه وفقا لما قدمه ممثلو الأمين العام والممثل الخاص، نشأت زيادة في عدد الموظفين المدنيين لخدمات الهندسة وخدمات الدعم المتكاملة، بصورة جزئية، نتيجة لنقل المسؤولية عن عدد من خدمات الدعم التي كان يقدمها العسكريون فيما سبق. ولقد طلبت اللجنة الاستشارية تقديم المزيد من الإيضاح في هذا الصدد، ولكن المعلومات الواردة في التقديرات الراهنة غير مرضية تماما. وقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بما تم الاتفاق عليه من تعريفات جديدة من شأنها أن تحدد بمزيد من الوضوح دور الدعم العسكري والدعم المدني لقوة الأمم المتحدة للحماية. وأضاف أن اللجنة تأمل في أن يحظى أثر التعريفات الجديدة في التقديرات القادمة بدرجة عالية من الوضوح.

١٨ - وتابع قائلًا إن اللجنة كانت قد طلبت معلومات إضافية، إلا أنها لما وصلت تلك المعلومات كانت اللجنة قد أنجزت أعمالها بالفعل. وعلى أية حال، لم تكن المعلومات في الشكل الصحيح الذي يتيح القيام على جناح السرعة بتحليلها وتقييمها. ولذلك، ينبغي أن تتضمن التقديرات القادمة المزيد من التبريرات المفصلة بشأن الموظفين المطلوبين في إطار شتى الوحدات التنظيمية من حيث عبء العمل ومؤشرات أخرى يمكن تقديرها. كما ينبغي أن تؤدي المقترحات الرامية إلى تحسين شكل وثيقة الميزانية إلى سهولة تفسير التقديرات.

١٩ - ثم أردف قائلًا إن الميزانية قد تضمنت مبلغا حده الأدنى ٣٧,٣ مليون دولار للموظفين التعاقديين، الذين اقترح زيادة عددهم من ٣٣٠ ١ إلى ٢٤٠ ٢ موظفا. وأدركت اللجنة الاستشارية أن من الضروري اللجوء

(السيد مسيلي)

الى تلك الطريقة للحصول على خدمات الموظفين. وسوف تقدم المزيد من الملاحظات بشأن هذا الموضوع في مرحلة لاحقة. وفي الوقت نفسه، طلبت اللجنة، استنادا الى ملاحظاتها السابقة والتعليقات التي أبدتها الأمانة العامة، ضرورة تضمين التقرير القادم عن تقديرات قوة الأمم المتحدة للحماية المزيد من الايضاحات بشأن دور الموظفين التعاقديين الدوليين. ولقد أخبرت اللجنة الاستشارية بأن الموظفين التعاقديين هم موظفين تابعين للأمم المتحدة، ولكنهم ليسوا موظفين بها. ولذلك، ستكون اللجنة الاستشارية ممتنة إذا قدمت إيضاحات بشأن أسئلة تتعلق بما إذا كانت الأمم المتحدة تشتري خدمات أو تعيين أفرادا. ولقد لاحظت اللجنة الاستشارية من تقرير الأمين العام أن المهام الرئيسية لا يقوم بها إلا موظفو الأمم المتحدة. بيد أن المعلومات الإضافية التي قدمت الى اللجنة الاستشارية توضح أن الموظفين التعاقديين يقومون بعدد من المهام التي يقوم بها أيضا موظفو الأمم المتحدة، بما في ذلك مهام إدارة الميزانية، والشؤون المالية ومهام إشرافية، ولا ينبغي سوء تأويل الاستفسارات والإيضاحات الإضافية التي طلبتها اللجنة الاستشارية. واللجنة الاستشارية لا تعترض بالضرورة على استخدام أولئك الموظفين. ولكنها ترغب فقط في أن تشعر بالارتياح لأن تقوم علاقة واضحة كل الوضوح بين هؤلاء الأفراد والأمم المتحدة وأن تتوفر قواعد ملائمة بالأمم المتحدة تنظم شؤون الموظفين التعاقديين.

٢٠ - وأبدت اللجنة بالفعل تعليقات على جملة أمور منها تقديرات النقل والعمليات الجوية، والإقامة والأماكن والاتصالات والمعدات واللوازم والخدمات، قدر لها مبلغ ٣٦٧ مليون دولار في الوثيقة الحالية.

٢١ - وواصل قائلا إن هناك حاجة ملحة للنهوض بقدرة القوة وفي الحقيقة بقدرات البعثات الأخرى لحفظ السلم بغية القيام بمزيد من الدقة بتحديد متطلبات بنود مثل المركبات ومرافق الإقامة وقطع الغيار ومولدات الكهرباء ومعدات الاتصالات وما الى ذلك. وفي تقاريرها السابقة عن عمليات أخرى لحفظ السلم، أبدت اللجنة على سبيل المثال تعليقات بشأن ما قد يبدو أنه إمدادات زائدة من مواد مثل المركبات، لا سيما نوع المركبات التجارية المدنية الصغيرة. ولا يزال الإفراط في شراء المركبات لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا تجربة حديثة العهد.

٢٢ - وأضاف قائلا وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة للحماية، كان العدد الإجمالي للمركبات المذكورة في السطور الخمسة الأولى من المرفق الثالث عشر من التقديرات ١٥٢ ٢ مركبة. ونظرا لاقتراح إنشاء ٦٠٠ ٦ وظيفة مدنية ومع مراعاة الشواغر الحالية خلال فترة الولاية، لا ينبغي شراء المركبات الإضافية إلا بعد إجراء تقييم دقيق للحاجة الفعلية إليها.

(السيد مسيلي)

٢٣ - واسترسل قائلًا إن اللجنة الاستشارية لم تشعر بالارتياح أيضا إزاء المعلومات المقدمة لتبرير شراء ٢٩٠ حاوية إضافية لأنه قد تم فعلا طلب ٣٠٠ حاوية أخرى للقوات الاضافية. فضلا عن ذلك، وبغية الحد من تكاليف الاستئجار، حالما تصل الحاويات الى منطقة العمليات، وينبغي استخدامها على الفور كما ينبغي تركيب المساكن الجاهزة الصنع على جناح السرعة أيضا من أجل الغرض نفسه.

٢٤ - ومضى قائلًا إن كفاءة عملية شراء هذه المواد ومواد أخرى للقوة تشكل مصدر قلق مستمر للجنة الاستشارية. ولقد لاحظت اللجنة أن شراء عدة مواد يرجع الى فترة ما بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وبعد تبادل الآراء مع ممثلي الأمين العام، فهمت اللجنة أن ذلك كان محاولة من جانب الأمانة العامة والميدان لتحسين عملية الحيازة والمشتريات. ولقد طلبت اللجنة الاستشارية إيلاء الاهتمام على نحو عاجل لهذا الموضوع نظرا للمبالغ الكبيرة التي تنطوي عليها عملية الشراء، فاذا تأكد وجود قدرة كافية ومراقبة فعالة في الميدان، ينبغي تخويل المزيد من السلطة للإسراع بعملية شراء السلع والخدمات.

٢٥ - وأضاف قائلًا إن ثمة سببا آخرًا يدعو الى القلق وهو ضرورة التصدي للضعف المستمر الذي يعتري أنظمة مراقبة الجرد وإدارة الممتلكات واقتناء نظام محاسبة ملائم وفعال، وأنظمة لإعداد الميزانية، وتنفيذها ورصدها. وأعرب، في هذا الصدد، عن أسف اللجنة الاستشارية لعدم توفر تقرير الأداء عن الفترة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، والتي فهمت اللجنة أنه يعزى الى حد كبير الى ضرورة قضاء المزيد من الوقت للتحقق من صحة الالتزامات غير المصفاة، ويعد التأخر في تقديم تقرير الأداء أيضا من أعراض الاضطراب الذي أشار اليه سابقا، لا سيما إعداد الموازنة واعتمادها بصورة تتسم بالفوضى والتكرار.

٢٦ - واستطرد قائلًا إن اللجنة الاستشارية، وقد أخذت في الحسبان جميع الملاحظات الواردة في تقريرها، أوصت باعتماد مبلغ إجماليه قدره ٨٦٠ مليون دولار. ومن أجل الأسباب التي أوردتها في تقريرها، وريثما يتم النظر في التقديرات التالية للقوة، أوصت اللجنة بسلطة التزام بمبلغ إجماليه ١٤٣,٣ مليون دولار لفترة الثلاثة أشهر التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وتستند سلطة الالتزام الى توصياتها لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

٢٧ - ولقد اقتضى اللجنة الاستشارية بعض الوقت لكي توافق على المبلغ الذي يتعين أن توصي باعتماده. واقترح عليها مبالغ شتى ولكنها وافقت في نهاية الأمر على التوصية بمبلغ ٨٦٠ مليون دولار شاملا لمبلغ ٤٤٥,٣ مليون دولار المخصصة بالفعل، وينبغي أن تراعي الأنصبة المقررة الحالية مبلغ ٢٨٦,٣ مليون دولار خصصت بالفعل للفترة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، والرصيد غير المثقل وقدره ٢٨,٣ مليون دولار

(السيد مسيلي)

ومحتويات تقرير الأداء اذا توفر قبل أن تقرر الجمعية العامة المبلغ الذي ستقرره على الدول الأعضاء. ولقد تم التوصل الى توصية للجنة الاستشارية بعد مناقشة المبالغ التي يمكن أن توصي بها لعدد من بنود الانفاق، وقررت اللجنة الاستشارية في نهاية الأمر أن تترك هذه المسألة للأمانة العامة كيما تقوم بتسوية شتى بنود الانفاق، آخذة في اعتبارها التعليقات ذات الصلة التي أبدتها اللجنة الاستشارية.

٢٨ - وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية لم تقدم أية توصيات للحد من عدد الوظائف باستثناء الوظائف لمكتب المنسق الخاص لسراييفو. وقال إن اللجنة تثق في أن الوظائف المدنية لن تشغل إلا بعد التأكد تماما من أنه ليس بوسع الموظفين الموجودين حاليا القيام بالخدمات ذات الصلة. وكذلك لا ينبغي تجاوز مستوى الموارد التي أوصت بها اللجنة للقوة.

٢٩ - ومضى قائلاً إنه قد طلب الى اللجنة الاستشارية والجمعية العامة أن تبحثا بالتفصيل وتوافقا باتفاق الرأي على الجزء المقدر لعملية تتكلف ٣ بليون دولار سنويا، وأن تنجزا ذلك إضافة الى بنود أخرى كثيرة بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤. واذا لم يتم عمل أي شيء بنهاية عام ١٩٩٤، فإنه يخشى من بقاء الفوضى ذاتها سائدة في تموز/يوليه ١٩٩٥، وهذا أمر يدعو للأسف.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن الطريقة التي يتبعها مجلس الأمن لاعتماد مقرراته لن تتغير، بل إنه حتى اذا كان من الضروري على اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة أن تجتمعا طوال العام، لا بد أن تكونا على استعداد دائم للنظر في الطلبات من أجل تلبية احتياجات السلم والمساعدة الإنسانية لملايين البشر الذين يعانون في أرجاء العالم. وأشار الى أن التغيير الذي يقصده هو في إتاحة الفرصة لهما للاضطلاع بمسؤولياتهما. واختتم كلمته قائلاً إن هذا هو التحدي وأن الوقت قد حان للتغيير.

٣١ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قدم طلب الأمين العام لتمويل قوة الأمم المتحدة للحماية التي تعتبر أكبر عملية تقوم بها الأمم المتحدة وأكثرها تعقيدا. وقال إن الحد الأدنى للمتطلبات النقدية الشهرية للقوة يفوق الى حد كبير ميزانيتها الراهنة البالغة ٦٧ مليون دولار، وحتى ذلك التاريخ، بلغ إجمالي المساهمات المتأخرة على الدول الأعضاء ٥٩٤ مليون دولار ولم يتم تلقي سوى ٤١ مليون دولار في الأسابيع الستة الماضية. واذا استمر ذلك الاتجاه، ستصبح قوة الأمم المتحدة للحماية في موقف صعب جدا. وحسبما ذكر وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والتنظيمية للجنة في الأسبوع الماضي، تعاني حسابات عمليات حفظ السلم الأخرى حالة من الضيق والعوز الأكثر حدة من ذلك.

(السيد تاكاسو)

٣٢ - وأضاف قائلاً لقد تم تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة للحماية حتى أيلول/سبتمبر ولكن بلغت سلطة الالتزام التي منحها الجمعية العامة حتى نهاية تموز/يوليه مبلغ ٤٤٥ مليون دولار. ومنذ ذلك الوقت، اعتمد مجلس الأمن القرارين ٩٠٨ (١٩٩٤) و ٩١٤ (١٩٩٤) بغية زيادة قوة الأمم المتحدة للحماية. ويتطلب ذلك تمويلاً إضافياً. ووفقاً لذلك، قدم الأمين العام تقديرات تكلفة منقحة بلغت ٩١٥ مليون دولار للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر لتعكس تلك الزيادات. وأحاط علماً بتوصيات اللجنة الاستشارية الرامية إلى تقليل ذلك المبلغ إلى ٨٦٠ مليون دولار؛ وأشار إلى إمكان تخفيض عدد الوظائف في مكتب المنسق الخاص لسراييفو، ولكن وزع العسكريين والمدنيين ربما يطرأ عليه بعض التأخير.

٣٣ - ومضى قائلاً إن الفقرة ٧٦ (ب) و (ج) و (د) من تقرير الأمين العام تتناول وصفاً للإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة. ولقد قدم الأمين العام تقديراً لتكلفة فترة الستة أشهر التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على أساس شهري قدره الاجمالي ١٦٧ مليون دولار. وأحاط علماً بأن اللجنة الاستشارية كانت قد أوصت بتخفيض هذا المبلغ إلى مبلغ إجمالي قدره ١٤٣ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، كانت اللجنة الاستشارية قد أوصت بتحديد سلطة الالتزام بثلاثة أشهر - تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر - مع موافقتها المسبقة بشأن المبلغ الذي سيعتمد والفترة التي يتعين تغطيتها. ولا بد أن يقدم الأمين العام تقريراً إلى اللجنة الاستشارية قبل نهاية تلك الفترة.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن الأمانة العامة تشعر شعوراً عميقاً بضرورة توحيد إجراء الموازنة وتعرب عن تقديرها لتعليق رئيس اللجنة الاستشارية في هذا الصدد. وقال إنه يتفق تماماً مع رئيس اللجنة الاستشارية بأن تكرار مناقشة الميزانيات لا يسفر بالضرورة عن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد ومراقبة النفقات التي أذنت بها. ومن شأن توحيد إجراء الموازنة أن يساعد الأمانة العامة مساعدة فعالة في تخطيط وتنفيذ المراقبة والاستعراض. وأعرب عن أمله في أن تناقش هذه المسألة في أبكر وقت ممكن.

٣٥ - وتابع قائلاً إن الأمانة العامة ترحب بمقترحات الأمين العام الرامية إلى توحيد إجراءات الموازنة وتحبذ تحديد فترة موازنة أطول للعمليات الكبيرة مثل قوة الأمم المتحدة للحماية. وأشار إلى الصعوبة البالغة المتعلقة بتجميع كافة البيانات المالية ذات الصلة بطريقة شاملة حينما تكون دورات الموازنة أقل من ستة أشهر، فأعرب عن أسف الأمانة العامة لعدم تمكنها حتى الآن من تقديم تقرير أداء عن الفترة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، ومرد ذلك عدم تلقي البيانات الكاملة عن أداء التكلفة في حينها. بيد أنه لا يمكن توخي تحقيق وفورات كثيرة في تلك الفترة.

(السيد تاكاسو)

٣٦ - وفيما يتعلق بقرار الأمين العام بتحديد الفترة المالية الخاصة لقوة الأمم المتحدة بمدة ١٢ شهرا تقويميا، حسبما يرد في الفقرة ٧٦ (هـ) من تقرير الأمين العام (A/48/690/Add.3)، أوضح أن الأمين العام لا يقترح إنشاء ميزانية سنوية لقوة الأمم المتحدة للحماية، بل فترة مالية سنوية بغية تبسيط الاجراءات المحاسبية. وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة في ذلك الاقتراح بصورة إيجابية.

٣٧ - وأشار أخيرا الى أن الأمانة العامة قد وافقت على أن الأشكال الحالية للموازنة لا سيما فيما يتعلق بحالة قوة الأمم المتحدة للحماية، لا تيسر القيام باستعراض فعال. ولذلك، فقد بدأت الأمانة العامة استعراض داخلي بشأن كيفية تحسين ذلك الشكل، وفقا لتوصية اللجنة الخاصة. وبالنظر الى الحالة المالية غير المستقرة لقوة الأمم المتحدة للحماية، تناولت الأمانة العامة التعجيل بتسديد تكاليف القوات؛ ولقد سددت آخر دفعة في منتصف نيسان/ابريل ١٩٩٤ لتغطية الفترة الممتدة حتى شباط/فبراير ١٩٩٤. وقال في ختام كلمته غير أن الأمم المتحدة لا تزال مدينة حاليا بمبلغ ١٢٨ مليون دولار للدول المساهمة ويتعين تسديد ذلك المبلغ.

٣٨ - السيد بوا (فرنسا): قال على الرغم من أن وفده لا يؤيد وضع ميزانية سنوية لقوة الأمم المتحدة للحماية التي تتطور ولايتها على نحو مستمر، إلا أنه سوف ينظر بصورة إيجابية في مسألة تحديد فترة محاسبة سنوية. وقال إنه لا يوافق على بيان السيد مسيلي القائل بأن الاجراءات الحالية للموازنة غير سليمة؛ واستدرك قائلا أن طبيعة قوة الأمم المتحدة للحماية تعني مواجهة تعقيدات ذات شأن في الموازنة كلما مُدّدت ولايتها. وأعرب عن أمله في استقرار ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في المستقبل القريب.

٣٩ - ومضى قائلا إن وفده لا يستحسن تسديد مبلغ ٨٠.٥ مليون دولار للدول المساهمة بقوات من أجل المبالغ المخصصة للمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، المشار اليها في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/48/961) واقترح بأن التعهد بالإذن يُعد طريقة أكثر ملاءمة لمثل هذا المبلغ الكبير. وبصدد مسألة النفقات ذات الصلة بالأنشطة الاعلامية التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للحماية، وعلى وجه التحديد إنشاء محطة إذاعة تزيد تكلفتها عن ٦ مليون دولار، أعرب عن اعتقاد وفده بأن شركات وسائل الاعلام الخاصة تغطي أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية تغطية كافية ومن المفضل صرف هذه الأموال في مجالات أخرى في الميدان. وفيما يتعلق بتمويل وظائف لمكتب المنسق الخاص في سراييفو، قال إن وفده يرى أن إعادة إعمار سراييفو ليست من أنشطة حفظ السلم وينبغي أن تمولها منظمات مثل البنك الدولي بدلا من تمويلها من الأنصبة المقررة.

(السيد بوا، فرنسا)

٤٠ - وأعرب أخيراً عن قلق وفد بلده إزاء زيادة تكاليف إسكان الموظفين العسكريين والمدنيين التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية. وقال عندما أنشئت قوة الأمم المتحدة للحماية، اقترح آنئذ بأنه ينبغي تشجيع البلدان المضيفة لكي تساهم في تسيير عمل البعثة بطريقة سلسة. ومن الأمور المفيدة أن تقدم الأمانة العامة تقارير إلى اللجنة عن الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة، والتي تتلقى مساعدات من المجتمع الدولي، لكي تساعد قوة الأمم المتحدة للحماية، لا سيما في مجالي الإسكان والمواصلات.

٤١ - وقال أخيراً، فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الفقرة ٦٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/48/961) إن وفد بلده يرى أن من المفضل تخويل الأمين العام الدخول في التزامات لفترة أقصاها ستة أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر تبدأ من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ حتى لا تعرقل الفترة العادية للجمعية العامة، على أن يترك الاستعراض الأكثر تعمقاً لفترات أخرى، مثل ربيع عام ١٩٩٥. واختتم قائلاً إن استعراض فترة الستة أشهر يمكن أن يلبي على أفضل وجه الحاجة إلى المراقبة الجدية للموازنة وأن يتيح المزيد من الوقت للأمانة العامة لكي تقوم بإعداد وثائق الميزانية ذات الصلة.

٤٢ - السيد بيرنباوم (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن عبء وثائق الميزانية، على كل من الأمانة العامة التي يتعين عليها أن تعدّها والدول الأعضاء التي يتعين عليها أن تستعملها، لهو أمر يدعو إلى القلق، وقال إنه يتفق مع رئيس اللجنة الاستشارية بأن الأشكال المستخدمة للعمليات الصغرى لحفظ السلم لم تعد صالحة لقوة الأمم المتحدة للحماية. وقال إن وفده سيقدم المزيد من التفاصيل بشأن مجالات شتى خلال المشاورات غير الرسمية. وتشمل تلك المجالات مستوى الموارد المحددة لتمويل مراجعة الحسابات؛ وزيادة الموظفين المدنيين؛ واستئجار الأماكن، وهي المجالات التي تتطلب، بسبب حجم قوة الأمم المتحدة للحماية، اتباع نهج للسياسة أكثر شمولاً واستخدام الموظفين التقاعديين، لا سيما فيما يتعلق باحتمال تحقيق وفورات في التكاليف؛ والمشتریات وإمكانية منح الموظفين المحليين مزيداً من السلطة فيما يتعلق بالمشتریات؛ وأخيراً، صندوق موازنة الضرائب الذي يتعين إقرار إجراءات محددة له.

٤٣ - السيد ستيت (المملكة المتحدة): علق قائلاً إن اللجنة يطلب إليها مرة أخرى أن تعمل وفقاً لميعاد محدد صارم دون أن يتوفر ما تحتاج إليه من وثائق كي يتسنى لها أن تخلص إلى مقرر مستنير. ولا بد من التوصل إلى طريقة للتخلص من هذه الحلقة المفرغة إذا أريد للحكومات أن تتأكد من أنه يطلب إليها تقديم الحد الأدنى من المبالغ اللازمة للقيام بالمهمة.

٤٤ - ولاحظ كذلك بأنه يُطلب إلى اللجنة تقرير الأنصبة من جديد لمبلغ يربو على ٥٦٠ مليون دولار وكانت اللجنة قد أبلغت بالمتأخرات غير المدفوعة التي تربو على ٥٩٠ مليون دولار. واختتم قائلاً إن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها.

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (A/48/592/Add.1 و A/48/960) (تابع)

٤٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، قدم تقرير اللجنة الاستشارية (A/48/960)، ولاحظ بأن مجلس الأمن مدد ولاية البعثة الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وقال إن اعتمادا بمبلغ ٢٥,٥ مليون دولار يطلب حاليا إضافة الى مبلغ ٥ مليون دولار لتصفية البعثة. وكان التقدير الأصلي للبعثة زهاء ٤٠ مليون دولار، ولكن عدم تقدم سير العمل في خطة العمليات حسبما كان مقدرًا له، فقد أعيد تنقيح التقديرات بتخفيضها الى ٣٢,٨ مليون دولار.

٤٦ - وأضاف قائلا إن التقرير الأخير الذي قدمه الأمين العام (A/48/592/Add.1) أشار الى وفورات بلغت ١٢,٤ مليون دولار، تحققت مرة أخرى، نتيجة للتأخير في تنفيذ خطة العمليات. ولقد لاحظ الأمين العام، في تقريره الى مجلس الأمن (S/1994/760) بأنه ربما تؤدي التطورات المشار إليها في ذلك التقرير، مرة أخرى، الى تأخير تنفيذ عدد من عناصر البرنامج.

٤٧ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية يخامرها الشك في احتمال ملء جميع الوظائف الشاغرة في ملاك موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا شغلت بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، كما بلّغ ممثلو الأمين العام للجنة الاستشارية، حسبما لوحظ في الفقرة ١١ من تقريرها، بأن الاحتياجات من أجل تكاليف الموظفين المدنيين ربما تكون قدرت بأكثر مما ينبغي. ولذلك فإنها توصي بالإذن بمبلغ ٢٣ مليون دولار للبعثة، بما في ذلك مبلغ ١٣,١ مليون دولار الذي تم الإذن بالالتزام به بالفعل.

٤٨ - وفيما يتعلق بالمبلغ المطلوب للتصفية، أعرب عن اعتقاد اللجنة الاستشارية بأن الهيكل المقترح للبعثة خلال فترة تصفيتها يتضمن وظائف عليا لا لزوم لها. ولذلك أرجأت اللجنة النظر في مرحلة التصفية وأوصت بأنه ينبغي للأمين العام أن يعيد تقديم تقديرات تلك المرحلة الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

٤٩ - السيد تاكاسو (المراقب المالي)، قدم تقرير الأمين العام (A/48/592/Add.2) فلاحظ أن الأمين العام قد أوصى الجمعية العامة بتخصيص مبلغ إجمالي قدره ١٠٠ ٤٦٧ ٢٥ دولار للفترة من ٢٢ نيسان/أبريل الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، شاملا المبلغ الذي أذن به بالفعل بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٤٨ لفترة الثلاثة أشهر بعد ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وتقرر حصر الأنصبه على الدول الأعضاء من المبلغ الاضافي وإجماليه ١٧ ٩٤٦ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بالإبقاء على بعثة المراقبة للفترة من ٢٢ نيسان/أبريل الى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، مع مراعاة المبلغ الذي تقرر تقسيمه فيما سبق وفقا لمقرر الجمعية العامة

(السيد تاكاسو)

٤٧٨/٤٨. وأضاف أن الأمين العام يوصي كذلك بالإذن بمبلغ إجماليه ٥ مليون دولار للفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لتصفية البعثة. ولاحظ كذلك بأن الوفورات المشار إليها في الفقرة ٤٩ (د) من تقرير الأمين العام تعزى بصورة رئيسية إلى عدم تنفيذ مرحلتي نزع السلاح وإعادة الوزيع من مراحل البعثة كما تعزى إلى الوفورات الناجمة عن نقل المعدات.

٥٠ - واختتم قائلاً إن مبلغ الأنصبة المقررة الذي لم تسدده الدول الأعضاء يبلغ حالياً ٢٢ مليون دولار وإن على المنظمة أن تقتصر لتغطية مصاريف البعثة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠